Issue 5739 Tuesday 23/5/2017
الزمان – السنة العشرون العدد 5739 الثلاثاء 27 من شعبان 1438 هـ 23 من ايار (مايو) 2017م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

# في الحديث عن الإعلام الموجّه

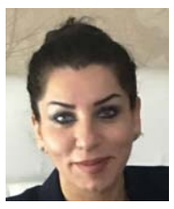

رابعة العبيدي
لندن

إن الجهاز الإعلامي هو منصة يمكن للجميع الوقوف عليها والتنافس في إطارها بناء على القيم والمثل التي يتوافق عليها الجميع دون استصغار عقل المتلقي، مع علمنا إن المجتمعات الحديثة تقوم على قنوات إتصال سريعة ومرتبطة بشكل كبير بعناصر الحداثة التقنية، ولن يستطيع أي شخص أن يخرج نفسه من بوتقة الوسيلة الإعلامية الكبيرة، ليعتمد على أخرى تكون مقنعة وموثوقة برأيه. ففرد القرن الواحد والعشرين، صادَقَ على الوسيلة التقنية الحديثة باعتماده لها، وصارت مجال السمع والرؤية بالنسبة له لكونها تمدّ الحقائق بقدرة تصويرية عالية، ووجوه كثيرة، وأصوات رزينة، ومؤثرات تسلب القلوب والعواطف للتفاعل مع الحدث كأسلوب تشويقي يستجلب الأبدان والوجدان أولاً، قبل أن تلقى التحليلات والأخبار على العقول. لن يكون موضوعنا في هذه المقالة هو عن الإعلام بشكل عام وإنما التحدث عنه بوصفه شبكة من الأصوات والتفاعلات والتداخلات بين المتلقي وجميع أصناف المؤسسات والتي تحمل غايات كبيرة تخدم توجهاتها، فنتناول في ذلك مجالات مهمة، مثل الفن والعلوم الاجتماعية وواقع الشعوب والأديان، إلخ. بل سنكتفي بالحديث عن علاقة المؤسسة السياسية بالجهات الإعلامية وسواء كانت في العالم العربي أو خارجه والتي تلزم تصنيف الأخيرة إلى صنفين إثنين عامين هما مؤسسة يمينية ومؤسسة يسارية، مما يلزم أن باطن التصنيف الأول يكون موافقا للسلطة السياسية، وأنه يمتلك مجموعة من القرارات والاعتبارات التي تكون منبثقة من النظرية والأطروحة السياسية ومنهجها، وخطابها ولغتها، وبهذا تكون تلك ناقلة لأغراضها، ثباتاً أو نفياً، في محاولة لإشباع الجمهور بمجموعة من الآراء المؤدية –وظيفياً- لإحقاق التأييد، أو التوجيه المقصود، أو حتى الاكتفاء بالتأثير، حيث يكون القرار محصوراً فقط بين فئة أصحاب السلطة وأدواتها المباشرة. وبهذا يكون الإعلام الأداة التي تعمل على إيصالهم بالجمهور، والذي يقتضي لغة معينة، لها أبجدياتها وقوانينها، ولا يشترط فيها أن تنقل الحقيقة كما هي في داخل النظام، بل عليها بشكل مباشر أن تعمل على تحريك الجمهور لإرضاء الحقيقة المخفية وأغراضها، فيكون من حق أي أحد من الجمهور ألا يثق تماماً بالبروباغندا التي تصدح بها أدوات المؤسسات السياسية، والتي لا نعني بها الأنظمة السياسية في العالم، وبالذات في العالم العربي، بل تلك المجموعة من الأحزاب والمراكز والجهات المضادة التي تحاول أن تنقل أهدافها إلى ذهن الجمهور، وإلى الحيز العام، لغايات التأثير وكسب التأييد، وليس لغايات التصريح والإعلان عن التوجهات والأدوات والغايات، فننفي صفة الحقيقية بشكل قطعي عن هذا النمط من الإعلام. والأمر لا يختلف عند محاكمة الإعلام اليساري، وذلك لأنه أحد تلك الاتجاهات السياسية التي لا تعمد إلى طرح أنماطها السياسية كما هي على أرض الواقع، بل من خلال اللجوء إلى الحيل والخطابات المضادة المشحونة باللغة المبهمة وغير المؤدية إلى توضيح الدور الفاعل لها، وهذا من خلال البحث بعلاقة المؤسسات بالوسائل الإعلامية فقط. ولا يتعلق الحديث هنا بالواقع التطبيقي الخاص بهذه الاتجاهات في مؤسسات معينة وما إن كانت تهتم فقط بنفسها، أو بأحزابها وطوائفها دون إقامة أية اعتبارات لاعاراتها وقيمها ومبادئها. ووفقاً لهذه الرؤية، يرى البعض في الإعلام العربي أنه تخلى عن أدواره المفترضة ليمارس اصطفافا أيديولوجيا أو سياسيا مع هذه الجهة أو تلك. وهذه ظاهرة حقيقية ومنتشرة بشدة على مستوى البنيات الإعلامية العربية، وهي دون شك نتاج موضوعي لفقر وتردي البيئة السياسية في أغلب الدول العربية. فانعدام الواجهات الديمقراطية وحظر أو تحجيم المشاركة السياسية الحرة يدفع بالعديدين الى تطويع الأجهزة الإعلامية حتى تلبي رغباتهم السياسية من خلال نشر وترويج رؤى سياسية بعينها.

**ناتج طبيعي**

إنه أمر مؤسف دون شك ولكنه ناتج طبيعي لانعدام الديمقراطية والتعددية. وحقيقة فان ظاهرة الاصطفاف الايدولوجي، هي ظاهرة معيقة ومدمرة بحسبان أنها تؤثر على أداء الأجهزة الإعلامية بشكل عام وعلى توازن المعلومات وحياديتها بشكل خاص. وهنا يجب توضيح بعض القضايا المهمة، فالحيادية في العمل الإعلامي لا تعني تفادي إبراز المواقف الصارخة، بل أكثر من ذلك المضي في عرض المواقف المختلفة بغض النظر عن مواقف الإعلاميين. إذن الجهاز الإعلامي حسبما نراه هو منصة يمكن للجميع الوقوف عليها والتنافس في إطارها بناء على القيم والمثل التي يتوافق عليها الجميع، وليست تلك التي تفرضها جهة محددة وتجعلها قانونا يجثم على صدور الجميع.

نحن لا نعتقد أنه من المفيد لأي جهاز اعلامي أن يسعى لممارسة الدعاية السياسية أو الايدولوجية فهذه بجانب أنها فكرة مبتذلة ومتخلفة، فانها تحتقر وتستصغر عقل المتلقي. الطبيعي هو أن يحصل المتلقي على معلومة متكاملة غير منقوصة، وأن يُترك أمر الحشد الفكري والايديولوجي لمؤسسات أخرى يعتبر هذا من صميم مهامها. ولكن هذا أمر صعب بسبب فقدان الديمقراطية التي تتيح حرية التعبير والعمل السياسي في أغلب دول المنطقة. إذن الديمقراطية تنطوي على قيمة اجتماعية وسياسية كبيرة، إذ أنها تعيد توزيع الاعباء بشكل مؤسسي أكثر عدالة، وهو ما يسمح آخر الأمر لمؤسسات مثل الاعلام باستعادة توازنها المهني على أكثر من صعيد.إضافة إلى أن الباحث عن قطعة الدومينو التي تكون محركاً خفياً للواقعة الإعلامية، لا بد له أن يقوم بتصنيف هرمي تفاعلي لأشكال السلطة الظاهرة، ثم محاولة الوصول من خلالها إلى الأشكال الخفية لتحقيق ذلك. فينبغي لنا أن نعمل على فهرسة أصوات السلطة العلنية، المرتبطة بشكل كبير بالخطاب العلني المؤسس للصورة السياسية الكبيرة، وتجزيئها، ثم إخضاع هذه الصورة المتجلية في الخطاب الإعلامي السياسي، ضمن قالب قابل للنقد، وقابل للمعايير الموضوعة من قبل النقاد والفاعلين. وغاية ذلك هو تقنين الطريقة التي يتم من خلالها تشكيل الرأي العام وتوجيهه، مع الاهتمام بدور المتلقي في مقاومته لمحاولات التنميط الخارجية وغير المنطقية، وقد يضيق هذا الدور داخل مجتمع دولي يحتوي أنماطاً وفئات كثيرة من الناس، تتفاوت مستوياتها، بالتالي، تختلف ردود أفعالها ودرجة إنسياقها وإنسيابيتها ضمن التأثير الواقع من الإعلام عليها. إن العلاقة بين السياسي والإعلامي ليست كصفتين فرديتين، بل إنها تكمن بين سلطة المؤسسة السياسية وتدخلها في إيجاد نمط مستقل من الإعلام، فالبحث إذن عن مدار إعلامي موضوعي، لا تشوهه أبعاد الفيديو والصوت، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال فصل الإعلام كسلطة ذاتية هدفها الحقيقة لذاتها، تتوجه لرقابة منفصلة عن مؤسسات الدولة، فتكون سلطة بحد ذاتها، سلطة التقويم والنقد، وليس أن تعلق في كونها أداة يختلف استخدامها باختلاف الجهة التي تقف وراء نقاب.

rabeaa.alobaidi@gmail.com

# عدالة كسرى بين الحقيقة والأسطورة

باسم فرات
الخرطوم

نشأت في بيئة تتحدث عن عدالة كسرى، بل إنني كثيرًا ما سمعت جدتي وغيرها من كبار السنّ، يرددون هذا الكلام: ثلاثة لا تمسهم النار وإن كانوا غير مسلمين، حاتم الطائي لكرمه، وعنترة بن شداد لشجاعته وفروسيته، وكسرى لعدالته" وأشهر القصص التي علقت بذاكرة الطفل الذي كنته، وتبرهن على عدالة كسرى، تتلخص في أن الأخير قام بقطع جسد ابنه إلى نصفين متساويين، وعلّقَ كل نصف على جهة من بوابة القصر أو المدينة، لأنه طغى وظلم واستهتر مستغلاً موقعه كابن لكسرى.المنظر في غاية البشاعة أولاً، ثانيًا، ما كان له أن يدخل النسق الاجتماعي الحكائي، لولا رؤية القصّابين (الجزارين) يعلّقون الخرفان والنعاج وباقي الحيوانات المسلوخة أمام دكاكينهم، هذه الصورة الأولي كانت محفزًا أوليًا، لأساطير تمّ خلقها لاحقًا، ولكي تكتسب صفة الديمومة، والتصديق وتجد لها مكانًا في الوعي الجمعي بلا رفض، إدخالها ضمن السردية الدينية؛ فما أسهل اختلاق الأحاديث ونسبتها إلى شخصية دينية لا يمكن الاعتراض عليها، وإلاّ اتُّهم المعترض بالمروق وربما الكفر. كانت جملة "كسرى العادل" تحضر بقوة، لكن بطريقة عكسية، كلما قرأت كتابًا أو بحثًا عن أحوال المسيحيين في منطقة الهلال الخصيب، قبل الإسلام، فجرائم الملوك الساسانيين الفرس وعلى امتداد تاريخهم ضد شعوب المنطقة بعامة والمسيحيين خاصة، تريك أن جملة "كسرى العادل" أنها جملة مواربة، أو نقيضية سلبية، وأعني أن الألقاب والصفات النقيضية في اللغة العربية، عادة إنسانية بل في غاية الإنسانية، لأنها ابنة بارّة للغة الحب الذي استحوذ على ستين مفردة (أي الحبّ) فيها.

**القاب عديدة**

أمثلة هذه الجمل أو الصفات أو الألقاب النقيضية عديدة، ولكن أكثرها حضورًا في الأنساق الثقافية والاجتماعية، البصير للأعمى، وعينه كريمة، أو كريم العين، للأعور، كأنموذجين حاضرين، وشخصيًا تعلمتهما وأنا في أول طفولتي، ولكن الصفات النقيضية السلبية، هي وصف سفاحين بالعدالة، وإلصاق كثير من جرائمه بآخرين غيره، أو تبريرها عبر استعمال الأدوات التي تستعملها اليوم مراكز البحوث والإعلام في توحش العدو وهمجيته، أي جعله متوحشًا همجيًا خطرًا للغاية على أمن الإنسانية، وهذا ما حدث مع العراق بعد اجتياح صدام للكويت، لكن صدام ابتلع الطُعم وصدَّقَ أن لديه رابع أو خامس جيش في العالم.في كتابه القَيّم "تاريخ الكنيسة الشرقية" يذكر الباحث البير أبونا، تفاصيل كثيرة عن جرائم ملوك الساسانيين ضد المسيحيين، وكذلك كتاب "الرواية السريانية للفتوحات الإسلامية" للباحث تيسير خلف، الذي اعتمد الوثيقة السريانية المعاصرة، مثلما يشير عنوان الكتاب، ومما جاء في هذا الكتاب القَيّم والمختلف، والمبني على وثيقة محايدة ومعاصرة، لا سيما وأن السريان خاصة والمسيحيين عامة، في منطقة الهلال الخصيب، قد تحولوا من حكم البيزنطيين والساسانيين، إلى حكم العرب المسلمين.

**رواية سريانية**

نوجزها بما جاء في الرواية السريانية "وعامل كسرى الذين وقعوا تحت سيطرته بالقسوة، حتى أن اللسان ليعجز عن الحديث عن الضيقات والسلب والضرائب والسبايا والقتل التي حدثت في أعقاب انتصار كسرى الفرس... بعد أن أدّب قورا، (مدينة) الرّها، ونهبت فضة الكنيسة القديمة وآنية الكنائس كافة، والفضة المحلاة بها والمذابح وقبة المذبح وأعمدته الأربعة والأعمدة الأخرى، وأرسل إلى كسرى أكثر من مئة ألف رطل، أمر كسرى أن يُسبى الرهاويون إلى فارس بالسرعة الممكنة".

نصّ معاصر للأحداث، يناقض ما علق في الذاكرة الجمعية عند العرب المسلمين ورسخ فيها، النص موثق عند المغلوبين، في حين الكلام عن عدالة كسرى، مزاعم لبست لباس الدين، ولا أدلة تُثبتها، لا سيما وأن الأمر لا يتعلق في النص المعاصر أعلاه، والذي يصف قسوة كسرى في تعامله مع مَن وقع تحت سيطرته بالقول "إن اللسان ليعجز عن الحديث عن الضيقات والسلب والضرائب والسبايا والقتل التي حدثت في أعقاب انتصار كسرى الفرس"، بتغييب هذه الحقائق تمامًا، وتلفيق سردية تتحدث عن "عدالة كسرى الفرس" أو "كسرى العادل" فقط، وإنما بترحيل هذه الجرائم إلى شخصيات عربية مسلمة، وهو ما حفلت به كتب التاريخ عن دموية رموز عربية اتصفت بحنكة عسكرية واضحة، ساعدها عاملان، الأول: اندفاع العرب بعقيدة جديدة يؤمنون بسماويتها وأنها خاتمة الرسالات السماوية، ورحمة للعالمين، والثاني: انهاك الإمبراطوريتين لبعضهما بالحروب، وما سبباه من خراب في البشر والأرض، نجد تفاصيله في تاريخ ميخائيل الكبير، الجزء الثالث. لا صعوبة يواجهها المُلَفِّق حين يدخل ما يريد إدخاله ضمن كتب دينية، أو موسوعات في معظم صفحاتها تعالج التاريخ الإسلامي، إذ ضمن أن كثيرين سيشمّون فيها رائحة دينية مقدسة، لا يمكن التشكيك فيها، فضلاً عن تلفيق أحاديث تُنسب إلى مؤسس الإسلام، أو صحابته أو أهل بيته أو التابعين، كافية لتجعل مناقشتها علميًا تُعدّ من المحرمات وانتهاك القدسية.

# عندما يستخدم إسم الإسلام في جرائم القتل والإغتصاب

شاكر كريم عبد
ميسان

من يراجع احتلال كثير من الدول الغربية لبلاد المسلمين سيجد أن من سلوكياتهم تجاه نساء البلد المحتل أنهم يغتصبونهن، كما حصل من الجنود الأمريكيين مع بعض النساء العراقيات المعتقلات، وكما حصل مع نساء البوسنة والهرسك أيام الحرب عليهم، فمثل هذه الأفعال تشتهر عن الكافرين، ومن يفعلها من المؤمنين فقد تشبه بهم. انظر من حولك وسترى أن الاحتلال مشروع، بطبيعته، فاشل. لم ينجح في أي مكان، ولن ينجح في أي مكان. المحتلون أنفسهم يعرفون أنهم قد يصنعون تاريخا، إلا أنه خارج التاريخ. فهم يخوضون اللعبة لمتعة خاصة باللعبة نفسها. القوى العظمى لا تفعل بامتلاك مشاريع احتلال وغزو، إلا ما يجب أن تفعله. أن تتوسع، أن تنشر ثقافتها أو ديانتها أو أيديولوجيتها، وأن تذهب لتفرض نفسها بالقوة. ذلك جزء من طبيعتها أصلا. ولكنها تندحر في النهاية. يأكلها العفن. التقرير النهائي للتحقيقات التي أشرف عليها الجنرال أنطونيو تاجوبا المكلف بالتحقيق في فضيحة ابي غريب، تضمن نتائج مرعبة حول أساليب التعذيب الأميركية، وجاء في التقرير أن الجنود الأميركيين مارسوا 13 طريقة في تعذيب السجناء العراقيين، تبدأ من الصفع على الوجه والضرب، وتنتهي بالاعتداء الجنسي واللواط وترك السجناء والسجينات عرايا لعدة أيام ،وإجبار المعتقلين العرايا الرجال على ارتداء ملابس داخلية نسائية ،والضغط على السجناء لإجبارهم على ممارسة أفعال جنسية شاذة وتصويرها بالفيديو.

**صناعة امريكية**

الارهابيون الدواعش هم صناعة اميركية ودول غربية واقليمية، هم ليسوا مسلمين ولايربطهم بالإسلام الا الدوافع التي يستندون عليها لتبرير جرائمهم وحماقاتهم. فهم زمر ضالة ومجرمة.

من المؤسف ما يخطر على بال أي انسان في مجتمعنا اليوم، ان يقتل شخصا أخرلم يعتد عليه، فكيف اذا كان هذا القتل باسم( الاسلام) وكيف اذا اعتقد القاتل بأن طريقه الى" الجنة" ملوثا يداه بالدماء البريئة، وبكل قطرة دم تسيل تقربه الى الله اكثر ، عندما يقوم بعملية القتل والانتقام وهو" يكبر" ، دون ان يفهم معنى الآية الكريمة "ومن قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً" ودون ان يفهم ان جريمته تحسب في اطار" الابادة الجماعية" التي تنص عليها القوانين الدولية، وقال تعالى في كتابه الكريم "فلا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين" وهذا يعني تحريم الاعتداء مهما كان حجمه او قدره على أي انسان مهما كان لونه ومعتقده ، فكيف اذا كان هذا الاعتداء وازهاق النفس البشرية على مصلين في الجوامع والحسينيات والكنائس وعلى المارة وفي الشوارع العامة والاسواق والمدارس وعلى الناس الامنيين في بيوتهم.

فاستبيحت المساجد، وباتت الفتنة والتفرقة والتحريض على القتل تمر عبر الشعارات الدينية ومن اشخاص متسترين بثوب الدين وعمامة المسلمين. موقف الاسلام من " القتل" لا خلاف عليه، لأنه جريمة مدانة ما لم يكن في اطار الدفاع عن النفس، وسواء تعلق ذلك بعلاقة المسلم مع المسلم اومن غيرهم من بني البشر، لان وظيفة الدين الاساسية هي احترام الانسان والحفاظ على حياته وكرامته، وبما انه لا تستقم حياة الانسان بلا دين فأنه ايضا لا يستقيم دين دون الحفاظ كرامة الانسان وحياته وتحصين دمه من الهدر والإراقة. ومن المؤسف ايضا ان " التدين" في بعض صوره قد ابتعد عن روح الاسلام وجوهره ومقاصده فظهرت اجيالا من "المتدينين" الجهلاء الأغبياء الذين انحرفت مفاهيمهم وانحطت اخلاقهم معتقدين ان" القتل" باسم الله جل جلاله عبادة، وان قتل الاخرين من بني البشر أقرب طريق الى الله تعالى مبررين ذلك من خلال فتاوى" التكفير" التي تصدر من ناس جهلة بالدين وبحقوق الاخرين، هذه الفتاوى التي اصابت امتنا العربية والاسلامية في أعزمن تمتلكه من قيم العدالة وفي صميم جوهرها المتمثل في محبة الناس بعضهم للبعض الاخر والخوف عليهم من سوء المصير وان لايعتدي بعضهم على بعض . متى يتحرر المجتمع العربي والاسلامي من هذا الاختباء بثوب التدين المغشوش الذي يفسد جوهر الدين ويسيء الى صورته ، متى يستقيم لدى المسلم ان "العدل" هو اسم من اسماء الله تعالى ، وان الرحمة هي عنوان عرشه "الرحمن على العرش استوى" وان الانسان عند الله اكرم وأقدس من بيته الحرام ، وان ديننا الاسلامي أسمى من ان يأمرنا بقتل الابرياء ، من المسلمين أو من اخواننا الذين يعيشون بيننا وفي ذمتنا.. او حتى من قتل اي انسان لم يعتد علينا ابداً. الله سبحانه وتعالى سيعاقب الظالمين في الدنيا وسيكون لهم مصير مظلم في الآخرة، لأن لا دين ولا عقل يقبل الظلم حتى ان الظالم نفسه لا يقبل ان يكون مظلوما فكيف له ان يمارس شيئا لا يقبله. على مدى الاعوام الماضية انشغلنا بالسياسة ، وبالفساد المالي والاداري ، واختزلنا معظم مشكلاتنا فيما يمكن للسياسة ان تحققه من أمن ، وللاقتصاد ان يحققه من "رفاه" وتجاهلنا ميداننا الاجتماعي ، وما يحدث فيه من "فساد" وافساد ، اذْ لا يمكن ان نتصور بأن اصلاح السياسة او الاقتصاد او غيرهما سيقدر له ان ينجز بدون ساسة "صالحين" في ذاتهم ، وبدون مناخات اجتماعية "صالحة" وبدون ضمائر حية وصالحة ، تستطيع ان تتحرك وتفرض نماذجها واخلاقها وسلوكها وان تكشف وتعاقب الانحلال وتجار الفاحشة ومروجي الطائفية والافكار الغريبة عن مجتمعنا. خاصة وبعد ان اتضح أن لهذا الارهاب صناعا ومهرة في التمويل وثمة مشاريع تصنع له وتوضع على خارطة الشعوب، ولدى الارهاب منها الكثير، والحمد لله، على ما وهبنا من غزاة. إذ أثبتوا انهم بقر، وأستعانوا على أمرهم ببقر لقد كانت الظلمةُ ظلمةً، إلا أنها، في أحلك الساعات، كانت تستولد من رحمها فجرا. فاصبر على أمرك. وعض على جرحك. إن مع العسر يسرا.

> من المؤسف ما يخطر على بال أي انسان في مجتمعنا اليوم، ان يقتل شخصا أخرلم يعتد عليه، فكيف اذا كان هذا القتل باسم( الاسلام) وكيف اذا اعتقد القاتل بأن طريقه الى" الجنة" ملوثا يداه بالدماء البريئة، وبكل قطرة دم تسيل تقربه الى الله اكثر ، عندما يقدم بعملية القتل والانتقام وهو" يكبر" ، دون ان يفهم معنى الآية الكريمة "ومن قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً" ودون ان يفهم ان جريمته تحسب في اطار" الابادة الجماعية" التي تنص عليها القوانين الدولية

# صراع التطور وثورة الإنطلاق

خالد عبد الكريم
سامراء

لو أنمعنا النظر اليوم الى الساحة العالمية بشكل عام وسريع، سنجدَ أن دول العالمِ حُلُها في "حرب شعواء وصراعُ دائم مع الزمن"! للوصول إلى مصاف الدول المُتقدمة والمُتطورة على جميع الأصعدة والمستويات.

لكن في "العراق" الصراع والتطور عكسي تماماً! يتراجع من سيئ إلى أسوء !

**اسباب كثيرة**

والأسباب والمُسببات كثيرة لا أريدُ الخوض فيها فالعراقيون يعلمونها جيداً. لكني سوف أُركز في مقالي هذا على الأفكار والوسائل التي ممكن أن نستخدمها لكي نتقدم بخطوات ثابتة ومُتناسقة للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في العالم. والبداية تكمُن برسم الخطط والبرامج المُستقبلية التي ممكن أن ننطلق منها لبناء الحجر الأساس في قاعدة المجتمع المحطم تقريباً!. والذي يَحتاج منا إلى جهود حثيثة وجادة، وعملٌ جبار لكي نخُطو أولى خطوات النجاح ..

فأولاً – يجب إعداد الخطة الإستراتيجية لبناء مجتمع مدني متعدد اللغات والألوان العرقية والمذهبية . ومن خلال تفعيل الجوانب الإعلامية للتوعية وبناء الفرد على مبادئ إحترام الأنسانية أولاً، وأن لا تكون هناك فوارق في مابين جميع مكونات الشعب .

وبشرط أن تعزز هذه البرامج بالحملات الميدانية المُكثفة والجادة في العملَ لمحاربة التخلف وبناء الفرد في المجتمع .

ثانياً – إعداد وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات وبالأخص في (التعليم الابتدائي ورياض الأطفال). الذي يجب أن نُركزَ عليه لوضع الأُسس الصحيحة في تكوين ونشأة الفرد ، ناهيك عن إقتراح مشروعي المرتقب (وهو البداية بالتعليم لسن مبكرة جداً) وليكن من الرابعة اوالخامسة بالعمر ليُلَقن الطفل أساسيات التربية وطرق الإحترام المتبادل بين الأسرة والمجتمع، وأيضاً طرق التعامل في الحياة اليومية بشكل دقيق في (المنزل والشارع والمشفى والسوق والأماكن العامة ودور العبادة وغيرها ). هذه المرحلة العمرية المهمة يجب أن تُستغل لبناء الفرد ولا يتم فيها التركيز على المواد العلمية إطلاقاً ، بل جل التركيز هو في مناهج بناء الفرد الصالح للمجتمع مستقبلاً .

ثالثاً – بناء برنامج حماية الأسرة والطفل عن طريق قسم الرعاية الصحية الأولية. بداية يجب تحديد النسل، وإلزام الأسرة بالمراجعات الدورية للفحص الطبي العام وتلقي التعلمات والإرشادات من قبل الكوادر الطبية، للحفاظ على سلامة الأسرة "وبناء الطفل بالذات" الذي هو أساس المجتمع في المستقبل .

رابعاً – التركيز على الجانب العملي والمهني في أغلب القطاعات التي يحتاجها البلد . فأين ما وجد العجز في قطاع معين يتم مباشرةً تشكيل ورش عمل من الخبراء والأكاديميين على المستوى المحلي والعالمي، والبدء بفتح دورات تدريبية مُكثفة وجادة ومنظمة لبناء كوادر مهنية فاعلة ومدربة بشكل حقيقي وميداني على تحمل المسؤولية والعمل بأفضل المواصفات والمقاييس العالمية في هذه القطاعات التي يحتاجها البلد .

شرط أن تكون المرأة العراقية حاضرة في أغلب هذه الكوادر البشرية. وأيضاً يجب عدم السماح والإعتماد على إستيراد الأيدي العاملة الأجنبية التي تُعيق أبناء البلد بفرص العمل وتستنزف أموالاً طائلة من ميزانية الدولة. خامساً – الوقوف على جميع العقبات التي يعانيها البلد ووضع الخطط لها والبرامج التي تُنهي هذه العقبات بمدد زمنية محددة. وبملاكات عراقية مُدربة ومطعمة بالقيادة من الخبراء الدوليين. عن طريق الإعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وطرق الإستثمار الناجح .

سادساً – تفعيل قانون العقوبات بشكلٍ عام. على جميع أفراد المجتمع الذين لا يلتزمون بتطبيق القوانين في البلد (مثل القوانين المرورية، وأحترام الأماكن والمنشآت العامة ، المناطق السياحة والأثرية، والمرافق الخدمية والصحية والدينية وغيرها ). وهذا الجانب يعزز دور الموطن في الحفاظ على الممتلكات العامة ، ويكبح الأفراد المتخلفين ويُحجم من حجم التخلف والدمار والمظاهر غير المرغوبة في البلد .

**بداية انطلاق**

بهذه الخطوات ممكن أن نضمن بداية الإنطلاق نحو تحقيق النهوض الشامل والمتكامل "بالفرد أولاً" وهو الحجر الأساس لبناء البد .ومنها ممكن أن نشق طريقنا نحو الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة على جميع المستويات. ونكون قد حققنا ثورة حقيقية في كسر الحواجز التي دائماً ما كانت تمنعنا من التقدم والإزدهار..ولكن يبقى السؤال الأهم مدوياً في مسامع أصحاب القرار وهو : من سيُنفذ هذه الأفكار والحلول ليحقق ثورة التقدم ؟

أم سيبقى المسؤول هو الحاجز الأول ضد هذه الثورة ؟

وفي الختام أتمنى أن تُمنحلنا الفرصة في مناقشة واقعية لهذه الأفكار التي نقدمها ونؤمن بها ، ويجب أن نأخذ الفرصة الحقيقية كشباب ومُثقفين لتطبيق أفكارنا وبناء هذا البلد الذي ننتمي إليه، قبل أن يسبقنا الزمن ونصبح في طيّ النسيان..

> تفعيل قانون العقوبات بشكلٍ عام. على جميع أفراد المجتمع الذين لا يلتزمون بتطبيق القوانين في البلد (مثل القوانين المرورية، وأحترام الأماكن والمنشآت العامة ، المناطق السياحة والأثرية، والمرافق الخدمية والصحية والدينية وغيرها ). وهذا الجانب يعزز دور الموطن في الحفاظ على الممتلكات العامة ، ويكبح الأفراد المتخلفين ويُحجم من حجم التخلف والدمار والمظاهر الغير مرغوبة في البلد .
>
> بهذه الخطوات ممكن أن نضمن بداية الإنطلاق نحو تحقيق النهوض الشامل والمتكامل "بالفرد أولاً " وهو الحجر الأساس لبناء البد .
>
> ومنها ممكن أن نشق طريقنا نحو الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة على جميع المستويات.
>
> ونكون قد حققنا ثورة حقيقية في كسر الحواجز التي دائماً ما كانت تمنعنا من التقدم والإزدهار..
>
> ولكن يبقى السؤال الأهم مدوياً في مسامع أصحاب القرار وهو : من سيُنفذ هذه الأفكار والحلول ليحقق ثورة التقدم ؟